



6% استرجاع نقدي من قيمة المشتريات شهرياً

## «بيتك»: عالم من المزايا الحصرية عبر بطاقة فيزا Signature الائتمانية

**استرجع نقداً لغاية 6% من قيمة مشترياتك مع بطاقات فيزا Signature الائتمانية وتمتع بمزايا عديدة**

**استرجع نقداً لغاية 6% من قيمة مشترياتك**

**استرجع لغاية 6% من قيمة مشترياتك مع بطاقات فيزا Signature الائتمانية وتمتع بمزايا عديدة**

**استرجع نقداً لغاية 6% من قيمة مشترياتك مع بطاقات فيزا Signature الائتمانية وتمتع بمزايا عديدة**

يوفر بيت التمويل الكويتي «بيتك» بطاقة فيزا Signature الائتمانية التي تقدم باقة فريدة للمتمتع بتجربة عالم من المزايا الحصرية، والرفاهية والأمان عند استخدامها، حيث تم اختيار المزايا بعناية ودفقة لتلائم نمط الحياة الخاصة للعلاء.

ومن أبرز المميزات التي تقدمها بطاقة «بيتك» فيزا Signature الائتمانية، ميزة الاسترجاع النقدي حتى 6% من قيمة المشتريات شهرياً، حسب الشروط والأحكام الموضحة على موقع «بيتك» الإلكتروني.

وتتمتع بطاقة «بيتك» فيزا Signature الائتمانية حاملها، باقة متنوعة من الامتيازات في مكافأة السفر، والطعام، والتسوق، وخدمة المساعد الشخصي وخدمة الحماية

حتى يتعمم العميل بأعلى مستويات الراحة والأمان. وبإمكان حاملي البطاقة الاستمتاع بالدخول المجاني الامحدود إلى أكثر من 1100 قاعة تشرىفات في المطارات حول العالم، حيث يقوم العميل بتقديم بطاقته في القاعة المشاركة في برنامج «LoungeKey» ويستمتع بالدخول الجاني.

وتقدم البطاقة تأمين سفر شامل للعلاء ولكل فرد من أفراد العائلة عند السفر خارج الكويت، مع تغطية تأمين تصل حتى 500 ألف دولار. كما يستمتع العميل بقيمة لا مثيل لها في أكثر من 900 مكان راق حول العالم، مع مجموعة فنادق فيزا الفاخرة، بالإضافة إلى أرقى العروض والخصومات المذهلة حول العالم.

وتقدم البطاقة تأمين سفر شامل للعلاء ولكل فرد من أفراد العائلة عند السفر خارج الكويت، مع تغطية تأمين تصل حتى 500 ألف دولار. كما يستمتع العميل بقيمة لا مثيل لها في أكثر من 900 مكان راق حول العالم، مع مجموعة فنادق فيزا الفاخرة، بالإضافة إلى أرقى العروض والخصومات المذهلة حول العالم.

## «عربة» تطلق عروض نهاية الموسم

**عربة**

استئجار نهاية الموسم مع عداد مفتوح

أرخصاً - ندرتاً لها

119 ASX

144 PAJERO

مع مشاركة العام 2020 على الانتهاء أطلقت «عربة» للإجارة التابعة لشركة الملا لاستئجار وتاجير المركبات والمكائن عرضها الحصري تحت شعار «عروض نهاية الموسم» لـ 60 يوميات 2020 والتي تدعو فيها عملاءها وعشاق السيارات الرياضية إلى اغتنموا فرصة قيادة سيارة ميتسوبيشي باجرو اليابانية بنظام التاجير التشغيلي ويسعر مفر يبدأ من 144 ديناراً شهرياً وسيارة ميتسوبيشي ASX الأنيقة والجديدة كلياً بسعر يبدأ من

119 ديناراً شهرياً، بالإضافة إلى عداد مفتوح خلال فترة الحملة مع مجموعة متنوعة من المزايا الحصرية التي تلبى رغبات واحتياجات العملاء، الجدير بالذكر أن «عربة» تقدم حلول التاجير طويل الأمد للأفراد، والذي يعد بديلاً

يعقد اليوم لمناقشة آخر مستجدات التقنيات المالية الحديثة وأهميتها لأعمال البنوك

## «اتحاد المصارف» يشارك في مؤتمر «Future Tech Event»



شبيخة العيسى

أعلن اتحاد مصارف الكويت في بيان صحفي أمس عن المشاركة ورعاية مؤتمر «Future Tech Event» أول معرض وقمة افتراضية في سلطنة عمان، والذي سيعقد اليوم وغداً 07 - 08 أكتوبر الجاري.

وبهذه المناسبة، قالت مدير العلاقات العامة بالاتحاد شبيخة العيسى إن المؤتمر سيعرض أحدث المنتجات والخدمات الذكية المتطورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولجميع القطاعات الأخرى، موضحة أن المؤتمر سيعرض

مميزات تفاعلية مثيرة وحلولاً مبتكرة من قبل كبار المطورين والمصنعين وتجار التجزئة والعلامات التجارية في السوق المحلية والإقليمية والعالمية.

وأضافت العيسى أن المؤتمر سيركز على مناقشة عدد كبير من الأساليب والأطر الحديثة التي تتعلق بالتكنولوجيا المالية ووسائل الدفع والتعامل الإلكتروني، مشيرة إلى حرص المؤتمر على مناقشة المشاركين ونشر الوعي الثقافي حول أحدث اتجاهات السوق والطرق التي يمكنهم من خلالها التكيف

مع متطلبات الثورة الرقمية والتكنولوجية. وشددت على حرص الاتحاد على المشاركة ورعاية

المؤتمر، نظراً لأهميته التي تتزامن مع مواكبة أحدث وأخر التطورات والمستجدات في مجال التقنيات المالية الحديثة لأهميتها بالنسبة لأعمال البنوك وعملياتها والتي تتنازع السرعة الفائقة والدقة وقلة التكلفة.

وذكرت العيسى أن المؤتمر سيشهد مشاركة ممثل لجنة التقنيات المالية الحديثة باتحاد مصارف الكويت ورئيس الابتكارات والشركات في بنك بوبيان حمد الفوزان متحدثاً عن دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي مع التركيز

على منطقة دول الخليج العربي.

وأوضحت أن حمد الفوزان سيشترك خلال المناقشات التي طرحت محتوى أبحاث وتقارير عن التكنولوجيا المالية والشمول المالي التي تخص المنطقة، لافتة إلى أن تلك التقارير أعدت من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالاشتراك مع بنك التسويات الدولية، إضافة إلى مناقشة العديد من المنتجات والأساليب التي تتخذ من التكنولوجيا المالية وسيلة لتعزيز الشمول المالي في المنطقة.

## العازمي: سدّد الله خطى سمو الأمير لاستكمال مسيرة التنمية



م.مطلق العازمي

تقدم الرئيس التنفيذي لشركة صناعة الكيماويات البترولية م.مطلق راشد العازمي بالتهنئة إلى حضرة صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد بمناسبة أداءه اليمين الدستورية أميراً للبلاد.

داعياً المولى عز وجل أن يوفقه ويسدّد خطاه ليستكمل مسيرة التنمية والبناء، مؤكداً الالتزام بتوجيهات سموه وبسبيل كل الجهود لتكسب الشركة جزءاً من خطة التنمية والإزدهار في الكويت.

## الرشيدي: نثق برغبة صاحب السمو في دعم المشاريع الصغيرة



عبدالرحمن الرشيدي

أعرب الرئيس التنفيذي لشركة ترايب عبدالرحمن الرشيدي عن أصدق التمنيات بمناسبة تولي صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد مقاليد الحكم في الكويت، سائلاً الله عز وجل أن يوفق سموه وأن يسدّد على دروب الخير خطاه لقيادة مسيرة التنمية الشاملة في دولتنا الحبيبة.

وقال الرشيدي إن صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد هو خير خلف لخير سلف، داعياً المولى سبحانه وتعالى أن ترسخ مكانة الكويت شامخة بين بلدان العالم لتظل منارة سياسية واقتصادية وإنسانية ومحطة للديبلوماسية ورائدة للتنمية.

وأضاف الرشيدي: «وانقون من رغبة صاحب السمو في إدارة دفة السفينة نحو مستقبل أكثر إشراقاً وعزة ورقعة لوطننا العزيز وأبنائه المخلصين، ونحن بدورنا في القطاع الخاص سنكون جاهزين إلى أي نداء يعزز من مكانة الكويت في دول العالم، فسموه سياسي محنك قادر على إدارة الكويت والنهوض بها، ونحن مستعدون لتلبية توجيهاته الرشيدة على درب المغفور له بإذن الله تعالى سمو الشيخ صباح الأحمد رحمه الله وطيب ثراه».

وذكر الرشيدي أن كل المبادرين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يعولون كثيراً على اهتمام سموه الكبير للشباب أصحاب المشاريع والمبادرات على العمل في القطاع الخاص من خلال التمويل والاستثمار في المشروعات الصغيرة في مختلف المجالات بهدف دفع عجلة التنمية في البلاد، متمنياً مزيداً من الاهتمام لأصحاب المشاريع الصغيرة في ظل الظروف الحالية التي تمر بها أغلب المشاريع من مشاكل نتيجة التداعيات السلبية لحائحة فيروس كورونا من خلال الدعم والأخذ بيدهم، وتذليل كل الصعوبات التي يواجهونها من أجل استمرارهم في أعمالهم والنهوض باقتصادنا.

## صندوق النقد: الركود العالمي سيكون أقل حدة من المتوقع

العشرون التي تشملها هذه الدفعة الثانية من المساعدة هي أفغانستان وبنين وبوركينا فاسو وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجنوب القمر وجمهورية الكونغو الديموقراطية وجيبوتي وهايتي وغانبيا وغينيا وغينيا بيساو وهايتي وليبيريا ومدغشقر، فضلاً عن ملاوي وموزمبيق ونيبال والنيجر ورواندا وساو تومي إي بربنسيبي وسيراليون وجزر سليمان وطاجيكستان وتزانيا وتوغو واليمن.

ومالي مشمولة أيضاً بهذه المساعدات، لكنها لم تحصل بعد على هذه القائمة لغياب الوضوح بشأن اعتراف أو تعامل المجتمع الدولي مع النظام العسكري الحالي على أنه حكومة مالى على ما أوضح صندوق النقد الدولي.

أ.ف.ب: قالت المدير العام لصندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا أمس إن الركود العالمي سيكون أقل حدة مما كان متوقفاً، مشددة على أن «عملية الصعود» باتجاه تقارير عن التكنولوجيا المالية والشمول المالي التي تخص المنطقة، لافتة إلى أن تلك التقارير أعدت من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالاشتراك مع بنك التسويات الدولية، إضافة إلى مناقشة العديد من المنتجات والأساليب التي تتخذ من التكنولوجيا المالية وسيلة لتعزيز الشمول المالي في المنطقة.

## مدى سلامة إجراءات تسلم بعض المكافآت المالية بجهاز المراقبين الماليين نظير تكاليف خاصة

حكم المادة رقم 6 المشار إليها، ويسري ذلك على الجهات الحكومية التي تستعين بالمراقبين الماليين في لجان متخصصة لبعض العلاقات الخاصة، وبمقاديرها التي تصنف مثل هذا الصرف بالمخالفة التي تستوجب المساءلة، وهذه الرأى الأخرى التي أبعد من ذلك بالمخالفة التي أبعد من ذلك بقاضوه من مبالغ ومحاسبتهم قانوناً بموجب أحكام القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة.

كما تم إقدام ديوان المحاسبة في هذه المسألة، حيث أبعدت الجهة المختصة بالديوان رأياً القانوني في هذا الأمر، بأن تم التفريق ما بين الأعمال المتعلقة بالتدريب والأعمال المتعلقة بالتكاليف، على الرغم من أن إجراءات الصرف المتعلقة بهذا الموضوع كانت تحت نظر الديوان ولم يبد رأياً سلبياً عليه في حينه.

علماً بأن الديوان ضمن رأيه القانوني لا يرى ما يمنع من قيام الجهاز بصرف مكافآت وبدلات خاصة ضمن ميزانية الجهاز الخاصة، وبمقاديرها التي أبعد من ذلك بقاضوه من مبالغ ومحاسبتهم قانوناً بموجب أحكام القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة.

كما ذهب إليه الرأى الأخرى.

دار لخط في شأن المكافآت التي تصرف للمراقبين الماليين من قبل الجهات الحكومية (الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز)، حيث ذهب البعض إلى تصنيف مثل هذا الصرف بالمخالفة التي تستوجب المساءلة، وهذه الرأى الأخرى التي أبعد من ذلك بقاضوه من مبالغ ومحاسبتهم قانوناً بموجب أحكام القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة.

كما تم إقدام ديوان المحاسبة في هذه المسألة، حيث أبعدت الجهة المختصة بالديوان رأياً القانوني في هذا الأمر، بأن تم التفريق ما بين الأعمال المتعلقة بالتدريب والأعمال المتعلقة بالتكاليف، على الرغم من أن إجراءات الصرف المتعلقة بهذا الموضوع كانت تحت نظر الديوان ولم يبد رأياً سلبياً عليه في حينه.

علماً بأن الديوان ضمن رأيه القانوني لا يرى ما يمنع من قيام الجهاز بصرف مكافآت وبدلات خاصة ضمن ميزانية الجهاز الخاصة، وبمقاديرها التي أبعد من ذلك بقاضوه من مبالغ ومحاسبتهم قانوناً بموجب أحكام القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة.

كما ذهب إليه الرأى الأخرى.

- وفقاً للمادة 25 من اللائحة التنفيذية فإن المخاطب في المادة 20 من القانون هم المراقبون الماليون المعينون بالجهة الخاضعة لرقابة الجهاز دون غيرهم
- القانون واللائحة التنفيذية نظاماً مسألة تقديم أي مزايا تقدم للمراقبين الماليين من قبل الجهات الخاضعة للجهاز تأسيساً على ما نصت عليه المادة 22 من القانون
- لا يجب تفسير النصوص إلى أبعد ما ذهب إليه المشرّع حتى لا يكون الرأى منحرفاً عن مقاصده



ب.م. بدر مشاري الحماد  
نائب رئيس جهاز المراقبين الماليين بالوكالة (سابقاً)  
baderalhammad.com

يتبعها من خدمات إدارية على عاتق الجهات المحققين بها). هذا ومع ذلك لم يمنع القانون من استحقاق القبايين والمراقبين الماليين لأجر نظير الجهد المبذول منهم بمشاركة أعمال تتعلق باختصاصاتهم في الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز، وقد ورد ضمن اختصاصات

وللوقوف على حقيقة هذا الرأى فإنه من الواجب معرفة الجوانب القانونية في هذا الموضوع، حيث نصت المادة رقم 20 من القانون على الآتي (يحظر على العاملين بالجهاز تقاضي أي مبالغ من الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز على شكل مكافآت أو مزايا نقدية أو عينية)، وقد أغفل من يدعي بأن الصرف مخالف ما جاء باللائحة التنفيذية للقانون والصادرة بالرسوم رقم 333 لسنة 2015 من أحكام تفصيلية لهذه المادة، حيث نصت المادة رقم 25 من اللائحة على الآتي (على الجهات الخاضعة عدم منح المراقبين الماليين أي مكافآت أو مزايا نقدية أو عينية. ويجب موافقة الجهاز في حالة تقديم أي مزايا تنطوي تحت الخدمات الإدارية التي تقدم وللنظم المعتمدة للمستويات الإدارية الموازية للمكاتب).

ويلاحظ من مفاد المادة رقم 25 من اللائحة التنفيذية أن القانون هم المراقبون الماليون المعينون بالجهة الخاضعة لرقابة الجهاز دون غيرهم، والدليل على ذلك أن المادة لم تمنع بشكل مطلق وإنما اشترطت موافقة الجهاز في حالة تقديم أي مزايا تنطوي تحت الخدمات الإدارية التي تقدم للمراقبين الماليين وللنظم المعتمدة للمستويات الإدارية الموازية للمكاتب).

ويلاحظ من مفاد المادة رقم 25 من اللائحة التنفيذية أن القانون هم المراقبون الماليون المعينون بالجهة الخاضعة لرقابة الجهاز دون غيرهم، والدليل على ذلك أن المادة لم تمنع بشكل مطلق وإنما اشترطت موافقة الجهاز في حالة تقديم أي مزايا تنطوي تحت الخدمات الإدارية التي تقدم للمراقبين الماليين وللنظم المعتمدة للمستويات الإدارية الموازية للمكاتب).

المراقبين الماليين على سبيل المثال وفقاً للأحكام الواردة بالفقرة 12 من المادة رقم 7 (حضور لجان المزايدات والممارسات والمناقشات التي تشكّلها الجهة المعين بها، وإبداء الرأى والملاحظات)، وقد راعت القواعد المصاحبة للكاادر الخاص بجهاز المراقبين الماليين المعتمد من اللجنة العليا،

حيث سمحت القواعد بصرف مكافأة بدل حضور تلك اللجان من ميزانية الجهاز ووفق القواعد العامة المعمول بها والصادرة من ديوان الخدمة المدنية، الأمر الذي يؤكد أن التشريعات تحفظ حقوق المراقبين الماليين بالجهاز بغض النظر عن ميزانية الجهة التي تتحمل تلك الحقوق.